الذي هو متعلق الظرف يحتمل ان يكون عند المتكلم او ان لا يكون عنده فقيده والثبوت عند المتكلم
يحتمل ان يكون في الظاهر وان لا يكون فيه فقيده به **قوله** ما لا نصب قرينة كانه اراد بنصب
القرينة ملاحظة دلالتها على المراد لتساوي قرائن الاحوال ولو قال بان لا توجد قرينة لكان اولى **قوله**
قوله او بمعناه وانهم به فعلى هذا يكون اسناد قرب وبعد ونحوهما مجازا فانهم ذكروا
انه لا قيام لهما بمجموعه بما اسند اليه من عمرو بن عمرو ولا يصح ان يراد بالقيام هنا ما هو اعم
من القيام حقيقة او توسعا والا دخل المجاز في الحقيقة وكانه اشار الى دفعه بقوله وجه ان يستند
اليه على ان يكون من قبيل اعجبني زيد وكرمه **وتوضيح المقام** انه لما كان المتبادر من
القيام هو التبعية في التحيز كما هو عند المتكلمين عنه بقوله ووصفه له اشعارا بان السعة في التحيز
غير لازمة له بل يكفي كونه وصفا فيتناول الاوصاف الاعتبارية ثم ان كونه وصفا له ابعض غير لازم
كما في نحو قرب وبعد فعقبه بقوله وحقه ان يسند اليه ليس المراد بالاول وقعا ما ان فعله
تطويلا للمسافة فهل لا قال من اول الامر ان معنى كونه له اي حقه ان يسند اليه فتامل **قوله** سوى
كان مخلوقا لله تعالى او لغيره اي مع قطع النظر عن القول بانه مخلوق له تعالى او لغيره واشار بذلك الى ان
الاسناد الفعل الى غير موجده لا يلزم ان يكون مجازا اولا لكان اسناد جميع الافعال اليهم مجازا
عند الاشاعرة **قوله** سوى كان صادرا عنه المراد بالصدور وعنه الظهور منه لتتحقق الصدور
بهذا المعنى في الموت ونظيره **قوله** كقول المؤمن انبت الله البقل وقول الجاهل انبت الربيع
البقل يعني مع عدم احاطتهما بحالهما والا احتمل المجاز **قوله** لم يعلم حاله وهو يخفيها
منه فيه ان القيد الثاني يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة ان المعتزلي اذا اخفى حاله
من المخاطب وقال خلق الله الافعال كلها لا نصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة
سوى علم المخاطب في نفس الامر حال المتكلم اولا ولا يبعد ان يقال انما ذكر الشارح القيد
الاول ليكون الكلام مقبولا للمخاطب لا لمجرد تسميته فانه اذا كان عالما بخلاف معتقده
نفر عنه سمعه من اول وهلة والقيد الثاني لبيان حصر صدور هذا الكلام من المعتزلي
فانه اذا القاه الى غير العارف بحاله لكنه لا يخفي حاله منه عد تسمية ما قبلها هنا تامل

وهو ان المعتزلي

وهو ان المعتزلي اذا القا قوله خلق الله الافعال كلها الى عالم بحاله وجاهل بها
يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة اللهم الا ان يصح اعتباره
بالنظر الى الشخصين **قوله** حاصله استفيد التخصيص من تقديم المسند اليه الذي هو ضمير
على المسند الذي هو فعل وافاده مثله التخصيص حينئذ انما اتفق عليه الشيخ والسكاكي
كما سيجي ان شاء الله تعالى **قوله** وسمي مجازا حكميا الخ اما تسميته مجازا حكميا وان كان المجاز
قد يقع في الاضافة والايقاع متعلقه بالحكم اما ظاهرا او مقدرا او لان الحكم اشرف
او لان المراد بالحكم النسبة كما هو احد اطلاقاته واما تسميته مجازا في الاثبات او ما نقل عنه
من ان النفي ما لم يحمل معنى الاثبات لا يكن مجازا او لان لك فسروا امثلته عليهم بحسب
وما نام ليلي بشهرته فعلى هذا لو قيل ما نام الليل بل صاحبه وما ربحت تجارتهم بل
ربحوا في تجارتهم لم يعد مجازا اصلا واما تسميته اسنادا مجازيا فان باعتبار الاشرف
او لان الاسناد بمعنى مطلق النسبة وخص المجاز بهذه الاسم وان امكن امثالها في الحقيقة
اعتناء بشانه لكثرة فوائده **قوله** اي غير الملابس لا حاجة الى التقييد بالملابس وان كان
سابا للوقوع اذ يكفي في تعريف المجاز ان يقال انه اسناد الفعل او شبهه الى الملابس يكون غير ما هو له
ولكونه غير الملابس الذي هو له فانه لا يعد لا حاجة اليه **قوله** سوى كان ذلك الغير فيه
انك قد عرفت من المنقول عن المحقق ان المسند من قولنا ما هو له ما هو بحسب الواقع
والفاظ التعريف يجب حملها على معانيها المتبادرة وعدم ارادة ما لا تبادر منها فيها
قوله بطلت ما قال الشارح من ان التطبيق طلب الماء والمال اما مصدر بمعنى المفعول
اي المرجوع بمعنى المرجوع اليه على الحذف والايصال او اسم موضع ومن في من الحقيقة بيانية وفي من العمل
ابتدائية ومن العقل حال اي يطلب الموضع كائنا من جهة العقل محضا وان لم يكن له تحقق في نفس الامر
والحاصل انك تطلب الحقيقة ان كانت موجودة او الموضع العقلي اي ان موضعه
ما هو وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو عليه في العقل ان لم يكن موجودة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1